مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (٣) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (٣) ٢٠٢٠

سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على البلدان النامية

* د. دريد العيسى

(تاريخ الإيداع ٩ / ٣ / ٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ١٨ / ٦ / ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

على الرغم من أن الوظيفة الرسمية لصندوق النقد الدولي تكمن في العمل على استقرار النظام المالي، وفي مساعدة البلدان المأزومة على تلافي ما تعانيه من مشاكل، غير أن تدخلاته كان فيها انتهاك لسيادة هذه الدول وإجبارها على تنفيذ إجراءات قاسية تخلف وراءها خراب اقتصادي واجتماعي في هذه البلدان، ولقد أفضت برامج التثبيت الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية زيادة الانكماش الاقتصادي وهبوط حاد في نمو الناتج، والدخل، وفرص التوظيف، وبالتالي إلى زيادة الكساد، والطاقات العاطلة، وحالات الإفلاس، وتدهور أوضاع الفقراء ومحدودي الدخل، وارتفاع معدّلات البطالة.

والمتتبع لسياسة صندوق النقد الدولي في البلدان النامية يجد أنه أداة لفرض النفوذ الرأسمالي للدول الصناعية على الدول النامية، فسياسات صندوق النقد الدولي كانت المسؤول الرئيسي عن تدهور أوضاع الدول النامية، وساهمت في زيادة حجم الديون الخارجية وتفاقم مشكلة المديونية فيها، والتي لا تقف آثارها عند الحدود الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بل إنها تتجاوزها إلى تعريض حريّة صنع القرار السياسي إلى المزيد من الضغوطات، والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميّز بهيمنة الدّول المتقدّمة.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، برامج التثبيت الهيكلي، الديون الخارجية.

* مدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط، بكلية الاقتصاد، في جامعة تشرين.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (3) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (3) 2020

International Monetary Fund Policies and their Impact on The Developing Countries

***D. Duraed Al issa**

(Received 9 / 3 / 2020 . Accepted 18 / 6 / 2020)

□ ABSTRACT □

Although the official function of the International Monetary Fund lies in working to stabilize the financial system, and in helping the tensed countries to avoid their problems. However, its interventions violated the sovereignty of these countries and forced them to implement harsh measures that leave behind economic and social devastation in these countries.

The structural stabilization programs that imposed by the International Monetary Fund on developing countries have proven to increase the economic downturn and a sharp decline in output growth and employment opportunities; thus, increasing the recession, unemployment, bankruptcy cases, poverty and low-income situations and high unemployment rates.

Those who follow the policies of the International Monetary Fund in developing countries find it a tool to impose the capitalist influence of industrialized countries on developing countries. The policies of the International Monetary Fund were the main responsible for the deteriorating conditions of developing countries. It contributed to the increase in the volume of foreign debts and the aggravation of the debt problem, where the effects do not stop at the economic and social borders. In addition, it exceeds that to expose the freedom of political decision-making to more pressure and foreign interference in a world characterized by the dominance of developed countries.

Keywords: International Monetary Fund The structural stabilization programs - foreign debts.

Assistant Professor Department Of Economy And Planning – Faculty Of Economy– Tishreen University– Lattakia–Syria.

مقدمة:

كان وما يزال صندوق النقد الدولي مثاراً للجدل فيما يتعلق بأهدافه، ومهامه، ودوره في البلدان النامية، فعلى الرغم من الأهداف المعلنة لصندوق النقد الدولي والتي تستهدف مكافحة الفقر، والعمل على خفض درجة الاختلال في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء، وتقديم المساعدة للدول النامية في صياغة مناهج تفضي إلى تنمية مستدامة، إلا أن البعض يرى أن صندوق النقد الدولي، لم يكن إلا أداة لفرض نفوذ الدول الرأسمالية، على الدول النامية، فمنذ تأسيسه والصندوق يقدم هذه المساعدات المزعومة للدول النامية، ولكن بلا زيادة في النمو أو الرخاء في الدول التي لجأت إليه باعتباره الملاذ الأخير للتزود بالسيولة، بل على العكس فمديونية هذه الدول تزداد تفاقماً من يوم إلى آخر.

والمتتبع لسياسة صندوق النقد الدولي منذ نشأته وإلى وقتنا الحالي، يلاحظ الدور الذي لعبه وما زال يلعبه، خدمة للدول الرأسمالية. وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الثانية منتصرة، وتملك أكبر رصيد ذهبي في العالم، كان لا بد من نظام دولي يقوم بوضع ذلك التفوق الأمريكي ضمن إطار شرعي دولي يكفل حرية التبادل التجاري ويضمن الاستقرار للأسواق المالية والنقدية العالمية ويعيد إعمار ما دمرته الحرب، وهكذا جاء ميثاق صندوق النقد الدولي يدشن الوضع الدولي للدولار كعملة احتياط عالمية ترتبط بها باقي العملات وترتبط هي بالذهب الذي تكدس في أمريكا، ولقد جاءت أهداف الصندوق تعبيراً واضحاً عن ذلك الانتصار الأمريكي سواء من حيث الحصص أو من حيث القوة التصويتية المرتبطة بها[١]. كما ركز صندوق النقد الدولي منذ نشأته جهوده في مرحلة الخمسينات والستينات في القرن العشرين على تمكين الدولار الأمريكي من أن يكون العملة القيادية في العالم أجمع، ومهد الطريق أمام المصارف والشركات الأمريكية، لكي تستثمر أموالها في كل ربوع المعمورة، وفي الستينات انتهز الصندوق موجة حركات التحرر في أغلب الدول النامية، وسعى إلى فرض وصايته على الدول المستقلة حديثاً، وذلك من خلال منح هذه الدول القروض التي كانت في أمس الحاجة إليها، بعدما نهبت الدول الاستعمارية خيراتها ومقومات حياتها الاقتصادية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال دراسة الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية لصندوق النقد الدولي، وسياساته وبرامجه وأثرها على الدول النامية، وتحديد الخيارات أمام هذه الدول للتخفيف من حدة مخاطر هذه الآثار.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث من خلال:

١- تسليط الضوء على الأهداف المعلنة والخفية لصندوق النقد الدولي.

٢- توضيح طبيعة البرامج التي يساهم صندوق النقد الدولي في تقديمها.

٣- رصد الآثار السياسية والاقتصادية المترتبة على الدول النامية التي تتعامل مع صندوق النقد الدولي.

[١] - د. محمد، محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، ٢٠١٦، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، عدد الصفحات٢٦٠، ص ١٩٢.

٤- تبيان الخيارات المتاحة أمام الدول النامية للتخفيف من حدة الآثار الناجمة عند تعاملها مع صندوق النقد الدولي، بما يعزز استقلالية قرارها السياسي، والاقتصادي، ويمكنها من تحقيق برامجها التنموية.

مشكلة البحث:

إن مشكلة الدراسة تنبثق من خلال طبيعة الدور الحقيقي المشبوه الذي يقوم به صندوق النقد الدولي وبرامجه في الدول النامية، من حيث الآثار السياسية والاقتصادية الناجمة عن هذه السياسات والبرامج.

فرضيات البحث:

١- توجد علاقة طردية بين برامج التثبيت الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان النامية طالبة القروض وزيادة المديونية الخارجية.

٢- توجد علاقة بين برامج سياسات صندوق النقد الدولي في البلدان النامية طالبة القروض والآثار السلبية السياسية والاقتصادية لهذه الدول.

منهجية البحث:

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، في دراسة سياسات صندوق النقد الدولي وبرامجه وآثارها على الدول النامية

الإطار النظري:

أولاً- نشأة صندوق النقد الدولي وأهدافه:

اجتمع ممثلو ٤٤ دولة في تموز ١٩٤٤ في (بريتون وودز) من أجل وضع نظام نقدي دولي جديد، يجنب العالم الأزمات النقدية والاقتصادية، التي ألمت في الثلاثينات من القرن الماضي، وفي ختام المناقشات تم إنشاء صندوق النقد الدولي[١].

وكان من **الأهداف التأسيسية لصندوق النقد الدولي**[٢]:

أ- المحافظة على ثبات أسعار الصرف ومنع تقلباتها، وكذلك منع الأعضاء في الصندوق من التنافس على ممارسة تخفيض قيمة عملاتها الوطنية.

ب-تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والحوار فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

ت- العمل على خفض درجة الاختلال في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء.

ث- العمل على زيادة حجم التجارة الدولية، وتوسيع نطاقها وتنشيطها وتحقيق مستويات عالية من التوظيف والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول.

ج-تقديم المشورة والمساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الدول الأعضاء.

---

[١] - د. الحجار، بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ٢٠٠٣، عدد الصفحات ٢٦٠ ، ص١٧٦.

[٢] - أبو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،٢٠٠٧، دار المسيرة، الأردن، عدد الصفحات٥٢٥، ص٤٩٤.

ح-إلغاء القيود على الصرف، والتي تعيق نمو التجارة الدولية. والعمل على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق.

خ-خلق ثقة الاعتماد على موارد الصندوق بين الدول الأعضاء، وذلك من أجل تصحيح العجز في موازين مدفوعاتها وتسهيل التبادل التجاري فيما بينها.

ثانياً- المهام والوظائف التي يقوم بها الصندوق[١]:

لكي يستطيع صندوق النقد الدولي تحقيق أهدافه، فإنه يقوم بمهمتين رئيسيتين وهما:

١- **المهمة التمويلية:** وتتعلق هذه المهمة بإمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية عند الضرورة ويندرج تحت هذه المهمة الرئيسية المهام الفرعية الآتية:

أ- منح الدول التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها الموارد اللازمة لتصحيح هذا الاختلال دون اللجوء إلى فرض إجراءات نقدية في اقتصاديات هذه البلدان.

ب-تقديم السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية، وذلك من خلال ما يسمى(بحقوق السحب الخاصة).

ت-تقديم الموارد والقروض بالتعاون مع البنك الدولي والتي تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي للبلد، وتقديم هذه الموارد بالذات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض.

٢- **المهمة الرقابية والإرشادية:** ويندرج تحت هذه المهمة المهام الفرعية الآتية:

أ- المحافظة على استقرار أسعار الصرف ومنع الدول من المنافسة على تخفيض قيمة عملاتها.

ب-إقامة نظام دفع متعدد الأطراف، ومنع فرض قيود على الصرف التي تحول دون تنمية التجارة وتنشيطها.

ت-يقترح الصندوق على الدول الأعضاء سياسات تصحيحية يحق لهذه الدول قبولها وتطبيقها، وذلك من أجل الوصول إلى توازن خارجي ذات صلة بتحقيق توازن داخلي.

ث-يقوم الصندوق بتقديم النصح والمشورة إلى الدول الأعضاء في مجال الأمور النقدية والاقتصادية.

ج-مراقبة النظام النقدي الدولي.

ثالثاً- إدارة الصندوق:

نصت اتفاقية بريتن وودز على أن باب العضوية مفتوح لجميع دول العالم، شريطة المساهمة برأس مال الصندوق، وإتباع تعليماته، وتقوم بإدارة صندوق النقد الدولي أربعة أجهزة خاصة به وهي:

١- **مجلس المحافظين:** ويعتبر بمثابة السلطة العليا في الصندوق، ويتمتع بكافة السلطات اللازمة للإشراف على كافة شؤونه، كما أن من حق كل دولة عضو في صندوق النقد الدولي أن تختار محافظاً واحداً، يمثلها في مجلس المحافظين، والذي يجتمع سنوياً لمناقشة الوضع الاقتصادي الدولي،ورسم السياسات العامة التي يستحسن إتباعها.

وأهم مهام وصلاحيات مجلس المحافظين[٢]:

أ- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم.

---

[١] - أبو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٤٩٥.

[٢] - د. عجام، ميثم، التمويل الدولي، ٢٠٠٦، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عدد الصفحات٣٢٠، ص١٩٣.

ب- الموافقة على تعديل الحصص للدول الأعضاء.

ت- عقد الاتفاقيات مع المنظمات الدولية الأخرى.

ث- تحديد وتوزيع الإيراد الصافي للصندوق.

ج- مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالانسحاب من الصندوق.

ح- انتخاب المديرين التنفيذيين.

٢- **مجلس المدراء التنفيذيين:** ويختص هذا المجلس بتسيير أعمال الصندوق وإدارة شؤونه اليومية، وله كل الصلاحيات في هذا الصدد، ما عدا تلك التي تدخل صراحة في اختصاص مجلس المحافظين. ويعتبر مجلس المدراء التنفيذيين بمثابة السلطة التنفيذية لصندوق النقد الدولي، ووفقاً لاتفاقية صندوق النقد الدولي يجب أن لا يقل عدد المدراء التنفيذيين عن / ١٢/ مديراً. وقد بلغ عدد المدراء التنفيذيين /٢٤/ مديراً في عام ٢٠١٩[١].

ويختص مجلس المدراء التنفيذيين بالأعمال الآتية [٢]:

أ- إدارة أعمال الصندوق اليومية.

ب- الموافقة على أسعار الصرف المتعددة.

ت- تحديد أوجه صرف موارد الصندوق.

ث- رسم سياسة الصندوق.

ج- النظر في التقارير التي يعدها خبراء الصندوق بعد اتصالاتهم بالدول الأعضاء.

ح- الموافقة على إرسال المساعدات الفنية من الصندوق إلى الدول الأعضاء.

خ- النظر في ميزانية الصندوق.

د- إعداد التقرير السنوي للصندوق، وعرضه على مجلس المحافظين.

٣- **مدير الصندوق:** من واجبات المحافظين تعيين مديراً لصندوق النقد الدولي ونائباً له، على أن يكون هذا النائب أمريكي الجنسية، ومن شروط اختيار مدير الصندوق أن يكون ذو خبرة واسعة في المجالات المالية والمصرفية، ولا يجوز أن يكون المدير محافظاً، أو مديراً تنفيذياً، علماً أن مدة عقد مدير الصندوق هي خمس سنوات قابلة للتجديد، ومن أهم أعمال مدير الصندوق[٣]:

أ- التنسيق بين مجلس المدراء التنفيذيين ومجلس المحافظين والدول الأعضاء في الصندوق، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

ب- إدارة أعمال الصندوق كرئيس لهيئة الموظفين والخبراء بالصندوق.

ت- تنفيذ توجيهات مجلس المدراء التنفيذيين الذي يرأسه هو أيضاً.

---

[١] - التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٩، منشورات صندوق النقد الدولي، عدد الصفحات ١٠٨، ص٧٦.

[٢] - د. عجام، ميثم ، التمويل الدولي، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص١٩٣، ص١٩٥.

[٣] - د. عجام، ميثم ، التمويل الدولي، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص١٩٣،ص ١٩٦.

٤- **مجموعة الخبراء المتخصصين في صندوق النقد الدولي:** يقوم مدير الصندوق ونائبه بتعيين مجموعة الخبراء والمتخصصين بتحليل المسائل المالية والنقدية، ومراقبة تطور الوضع الاقتصادي الدولي، وإعداد الدراسات الخاصة بالوضع الاقتصادي للدولة التي ترغب في الاستفادة من الموارد المالية اللازمة للحكومات المدينة، بهدف إعانتها على تخطي المصاعب التي تواجهها. ومهمة هذه المجموعة هي مساعدة المدراء التنفيذيين في عملية اتخاذ القرار على أسس علمية سليمة، وأعضاء هذه المجموعة هم في الغالب من أبناء نفس الدولة التي ينتمي إليها المدير التنفيذي، وهكذا تهيمن الدول الكبرى على عملية تعيين الخبراء في الصندوق[١].

٥- **مجموعة الموظفين الإداريين:** يعمل في الأقسام المختلفة لإدارة الصندوق العديد من الموظفين الإداريين، ويتم اختيارهم من أبناء الدول الأعضاء في الصندوق، حيث يكون النصيب الأكبر للدول الصناعية المتقدمة.

٦- **الأجهزة واللجان الاستشارية:**

إلى جانب ما تقدم هناك أجهزة ولجان استشارية تعمل داخل إطار الصندوق ومحدثة بموجب قرار من مجلس الحكام أو المحافظين وهي[٢]:

أ- **اللجنة المؤقتة:** وهي المكلفة بتقديم المشورة والتقارير لمجلس المحافظين، لمساعدته في مراقبة إدارة النظام النقدي الدولي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لدى حدوث اضطرابات فجائية.

ب- **لجنة التنمية:** وهي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وترفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في البلدان النامية إلى مجلس المحافظين.

رابعاً- الموارد والحصص والقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي:

١- **تتكون الموارد المالية للصندوق النقد الدولي من المصادر التالية:**

أ- **حصص الدول الأعضاء في رأس المال:** إن المصدر الأساسي لموارد صندوق النقد الدولي، هو اشتراكات الحصص التي تسددها الدول عند الانضمام إلى عضوية الصندوق، وتدفع الدول ٢٥% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية، مثل دولار الولايات المتحدة أو الين الياباني. ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية، لأغراض الإقراض حسب الحاجة. وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من الدولة العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة. والهدف من الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم الدولة العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق. والولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر اقتصاد في العالم، تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي، حيث تبلغ حصتها ١٧.٤٦ % من إجمالي الحصص[٣]. وتكمن أهمية حصة العضو في تحديد مساهمة العضو في رأس مال الصندوق وتحديد حق العضو في الاستفادة من

[١] - د. عجام، ميثم ، التمويل الدولي، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص١٩٣، ص ١٩٦.

[٢] - أبو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٤٩٦.

[٣] -د. محمد، محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ٢٥.

موارد الصندوق وتحديد القوة التصويتية للعضو وتوزيع السيولة الجديدة (حقوق السحب الخاصة) على الأعضاء.

ب- يجوز للصندوق الاقتراض، عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه.

ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي وهما[١]:

- **الاتفاقات العامة للاقتراض ("General Arrangements to Borrow " GAB):** التي تم إنشاؤها في عام ١٩٦٢ ويشارك فيها أحد عشرة مشتركاً (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة، وسويسرا أو بنوكها المركزية.
- **الاتفاقات الجديدة للاقتراض ("New Arrangements to Borrow " NAB):** التي تم استحداثها في عام ١٩٩٧، ويشارك فيها ٢٥ بلداً ومؤسسة. وفي عام ٢٠١١، تم توسيع نطاق الاتفاقات الجديدة للاقتراض من ٣٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى ٣٧٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، مع إضافة ١٤ مشارك جديد منهم من ينتمي لعدد من بلدان الأسواق الصاعدة[٢].

وبموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى ٣٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٤٦ بليون دولار أمريكي)[٣].

ت- العمولات التي يحصل عليها الصندوق من معاملاته مع الدول الأعضاء.

ث- الأرباح التي يحصل عليها في حالة بيع الذهب.

ج- الفوائد التي يحصل عليها من استثمار أمواله في أذونات الخزانة الأمريكية.

٢- القوة التصويتية:

لقد حددت اتفاقية بريتون وودز حجم حصة كل عضو في صندوق النقد الدولي والتي عليها تتوقف القوة التصويتية التي تملكها كل دولة في إدارة الصندوق بالإضافة إلى حقوق السحب التي تتمتع بها على موارد الصندوق، وعليه فإن القوة التصويتية المستخدمة في إدارة الصندوق تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن حسابها على أساس أن اتفاقية الصندوق تمنح كل دولة عضو في الصندوق ٢٥٠ صوتاً، يضاف لها صوت واحد لكل جزء من حصته معادلاً لـ ١٠٠ ألف دولار من حصتها[٤]. حيث تعتمد قوة التصويت في صندوق النقد الدولي على نظام الحصص. إلا أنه وبمقتضى إصلاحات ٢٠٠٨ المعنية بنظام الحصص والأصوات، فقد تم تثبيت عدد **الأصوات الأساسية عند** ٥.٥٠٢٪ من **إجمالي الأصوات**، بالإضافة إلى صوت إضافي لكل حق سحب خاص (SDR) يبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار من حصة البلد العضو[٥].

---

[١] – د. محمد، محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ٢٦.

[٢] – صحيفة الوقائع إلكترونياً، موقع صندوق النقد الدولي، https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/finfaca.htm.

[٣] – د. محمد، محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية،٢٠١٦، مرجع سابق، ص ٢٦.

[٤] – أبو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،٢٠٠٧، مرجع سابق، ص٤٩٩.

[٥] - موقع صندوق النقد الدولي،
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

فالفكرة السائدة في هذا المجال أن تكون القوة التصويتية المتعلقة باتخاذ القرارات لاستعمال الموارد المالية لهذه المؤسسة، متناسقة مع أهمية المساهمات المالية لمختلف الدول الأعضاء، حيث يعتمد الأمر على الحجم النسبي للحصة، وهذا ما يجعل هذه الآلية أداة فعالة في يد البلدان التي تملك قوة اقتصادية كبير وبالتالي قوة تصويتية موازية، وتكمن أهمية الحصص في النقاط الآتية [١]:

- تحدد مدى مساهمة البلد الراغب في العضوية في تمويل الصندوق.
- تحدد حق البلد العضو في الاستفادة من موارد الصندوق.
- تحدد القوة التصويتية لكل بلد عضو وتوزع على أساسها حقوق السحب الخاصة التي ينظمها الصندوق.

خامساً- التسهيلات والقروض التي يقدمها الصندوق النقد الدولي:

يمارس صندوق النقد الدولي مهامه التمويلية، من أجل سد حاجات الدول الأعضاء من السيولة النقدية الأولية لمعالجة الاختلال المؤقت في موازين مدفوعاتهم، وقد تم تطوير الوسائل التمويلية التي يمنحها الصندوق منذ نشأته أهمها:

١- حقوق السحب العامة (GDR) General Drawing Rights : إن حقوق السحب العامة شكل من الأشكال القديمة للسحب على موارد الصندوق، ومن حق الدولة العضو أن تلجأ إلى اقتراض عملات الدول الأخرى من الصندوق، ويتم ذلك بشراء هذه العملات إما بالذهب أو بالعملة الوطنية للدولة المشترية، ولكن هذا الحق محدود ومقيد بمجموعة من الشروط[٢].

٢- حقوق السحب الخاصة (SDR) Special Drawing Rights: أجرى صندوق النقد الدولي تعديلين أساسيين على مواد الاتفاقية، وقد منح التعديل الأول الذي أقر في ٢٨ حزيران ١٩٦٩، الصندوق صلاحية تطوير احتياطي جديد أطلق عليه حقوق السحب الخاصة، ليستخدم إلى جانب السيولة الدولية التقليدية كالذهب والعملات الارتكازية القابلة للتحويل. أما التعديل الثاني الذي أقر عدد من التعديلات في عام ١٩٧٨، فقد شمل عدداً من بنود الاتفاقية، وكان أبرز اهتماماته إلغاء دور الذهب كاحتياطي دولي ونزع صفة النقدية عنه، وتعزيز دور حقوق السحب الخاصة لتصبح الاحتياطي الرئيسي في نظام النقد الدولي[٣]، وتعتبر حقوق السحب الخاصة هي نوع جديد من الأصول الدولية التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تسوية المدفوعات الدولية بالإضافة إلى احتياطياتها من الذهب والعملات الأخرى، وقد أنشئت حقوق السحب الخاصة بمقتضى التعديل على الاتفاقية المنشئة للصندوق عام ١٩٦٩، والذي جعلها توفر المزيد من السيولة الدولية اللازمة لسداد الالتزامات الدولية، وتختلف حقوق السحب الخاصة اختلافاً أساسياً عن حقوق السحب العامة، رغم تماثل الأسس التي تقوم عليه كل منهما، وتستمد حقوق السحب الخاصة قوة إبرائها القانونية في مجال المدفوعات الدولية من التزامات الدول الأعضاء قي الصندوق بقبولها في أي وقت، ومن أي دولة، على أن يُدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل، ويقوم الصندوق بتوزيع حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء بناء على حجم حصة كل منها في الصندوق، وتستخدم حقوق السحب الخاصة وحدات حسابية دفترية تنشأ إدارياً ويتم تقييدها محاسبياً في صندوق النقد الدولي في حساب مستقل من الحساب العام تحت اسم حساب السحب الخاص،

[١] - د. دافيد، دريسكول، ترجمة: يوسف، محمد حسن، ما هو صندوق النقد الدولي، ١٩٩٢، مطبوعات صندوق النقد الدولي، عدد الصفحات٣٦، ص١٠.

[٢] - أبو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٥٠٠.

[٣] - د. الحجار، بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ٢٠٠٣،عدد الصفحات ٢٦٠، ص١٨٤.

وبذلك يساهم إنشاء حقوق السحب الخاصة في زيادة حجم الاحتياطات الدولية وتوفير السيولة، دون أن تكون خاضعة لتأثير أحوال موازين المدفوعات للدول صاحبة العملات الارتكازية أو التأثير بكمية إنتاج الذهب[١].

وهناك آليات جديدة أضافها الصندوق هي:

٣- تسهيلات التمويل التعويضي: وهي عبارة عن تسهيلات خاصة قصيرة ومتوسطة الأجل لمساعدة الدول الأعضاء التي تواجه عجز في موازين مدفوعاتها نتيجة تدهور حصيلة صادراتها أو خلل هيكلي في الاقتصاد، شرط أن لا يتعدى الحد الأقصى للسحب مقدار ٢٥% من حصة الدولة[٢].

٤- تسهيلات الصندوق الممتدة: أنشئ هذا النوع من التسهيلات في عام ١٩٧٤ لعلاج العجز في موازين المدفوعات الناشئ عن اختلالات هيكلية في الإنتاج والتجارة، ويحتاج علاج هذا النوع من العجز إلى فترة زمنية غير قصيرة، تسمح بتوظيف وإجراء التعديلات اللازمة، وهذا يعني إتاحة التسهيلات الائتمانية من موارد الصندوق إلى الدولة صاحبة العجز على مدى ٣ إلى ٤ سنوات على أن تقوم بسداد هذه التسهيلات خلال فترة زمنية تستغرق من ٥ إلى ١٠ سنوات[٣].

٥-التسهيلات البترولية: لقد أدت الارتفاعات في أسعار النفط في نهاية ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ إلى حدوث عجز حاد في الحسابات الجارية للدول المستوردة للنفط، ابتدع صندوق النقد الدولي على أثرها نظام التسهيلات النفطية، وانتهى العمل بهذا النظام في العام ١٩٦٧[٤].

٦- التسهيلات التمويلية: والتي تستخدم لتمويل الاحتياطات من بعض السلع الإستراتيجية التي تلعب دوراً مهماً في نمو اقتصاديات بعض البلدان[٥].

النتائج والمناقشة:

سادساً- صندوق النقد الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية:

تعتبر وصفة صندوق النقد الدولي لعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية، نابعة من فكر المدرسة النيوكلاسيكية، لذلك فإن أي دولة تلجأ إلى صندوق النقد الدولي طالبة من مساندتها لحل مشكلاتها الاقتصادية، فإن صندوق النقد الدولي لديه وصفة تتكون من شقين أساسيين هما:

١- سياسات تقليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص[٦]: وهذه السياسات معناها مساندة وتشجيع القطاع الخاص، بكل الوسائل لينطلق دوره الاقتصادي بحيث تتوفر له الموارد اللازمة للقيام بالاستثمارات المختلفة، لذلك فإن هذه السياسات تهدف إلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الخاص عن طريق:

أ- تخفيض الضرائب على الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص، اعتقاداً من صندوق النقد الدولي أن هذا سوف يؤدي إلى زيادة حوافز الادخار والاستثمار وتطبيق التكنولوجيا الجديدة، وانتقال الموارد من عمل ورأس المال إلى القطاعات الأكثر إنتاجية وهم رجال الأعمال.

---

[١] - د. محمد، محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ٢٦، ص٢٧.

[٢] - د. الحجار، بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٨٣.

[٣] - أبو شرار، علي عبد الفتاح، ٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٥٠٦.

[٤] - د. الحجار، بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٨٣.

[٥] - أبو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٥٠٦.

[٦] - د. محمد، محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، ٢٠١٦ ،مرجع سابق، ص ١٣٣.

ب- تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة على الأرباح والدخول، التي يحققها رأس المال الخاص المحلي والأجنبي من نشاطه في المشروعات الجديدة، حتى يمكن حفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم. وتشجيعهم على الاستثمار في المجالات ذات الأولوية، وبخاصة القطاع الخاص.

ت- تقديم تيسيرات جمركية محسومة على الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية الجديدة، حتى يمكن خفض نفقات الإنتاج فيها، وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والدخول.

ث- منع الرقابة على الأسعار، وإلغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص، وترك قوى السوق لتحديد أسعار منتجات هذا القطاع.

٢- سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة[١]:

يرى صندوق النقد الدولي، أن عجز الموازنة العامة للدولة يمثل فائض طلب، وذلك لأن الإنفاق العام بشقيه: الجاري والاستثماري جزء من الطلب الكلي القومي لذلك فإن محاصرة هذا العجز تتطلب كبح نمو الإنفاق وبناء على هذه الرؤية فإن صندوق النقد الدولي يلزم الدول النامية بتنفيذ مجموعة من السياسات هدفها تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتتمثل هذه السياسات في:

أ- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة، نتيجة لوجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسائر، لذلك يجب التخلص من هذه الوحدات وبيعها للقطاع الخاص أو إدارتها على أسس اقتصادية وتجارية لكي تحقق ربحاً.

ب-تخفيض الدعم الموجه للسلع التموينية والضرورية.

ت-تغيير سياسات الدولة تجاه التوظيف، ويكون ذلك من خلال رفع الدولة تدريجياً من الالتزام بتعيين الخريجين الجدد، وترك سوق العمل لعلاقات العرض والطلب.

ث-خفض الأجور ووضع حد أقصى لها وتجميدها، وفصل العمالة الزائدة عن الخدمة.

ج-امتناع الدولة على الدخول في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها وأن ينحصر دور الاستثمار العام في المجالات المتعلقة ببناء البنية الأساسية فقط.

ح-رفع أسعار مواد الطاقة وبخاصة مواد الطاقة التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي ومساواتها بالأسعار العالمية لها، وكذلك زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وغيرها.

خ-بيع المشروعات المملوكة للدولة، وذلك لتخفيف العبء المالي والإداري على عاتقها، وهذا بالإضافة إلى تصفية المشروعات الاقتصادية غير الرابحة التي تملكها الدولة.

تلك هي السياسات والإجراءات المالية والنقدية التي يطلبها صندوق النقد الدولي من الدول النامية التي تلجأ إليه لحل مشكلاتها الاقتصادية، وتحدد في شكل أهداف كمية ورقمية محددة يتعين تحقيقها خلال فترة برنامج التثبيت، في ضوء جدول زمن معين وفي حالة عدم تحقيقها يتم وقف حق الدولة في الحصول على الموارد المالية المقررة في البرنامج، ويرسل صندوق النقد الدولي بعثة كل ستة أشهر للتأكد من مطابقة الأداء مع ما ورد في البرنامج الذي يصاغ في شكل ما يسمى خطاب النوايا.

[١]- د. محمد، محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، ٢٠١٦ ،مرجع سابق ، ص ٢٦، ص ١٣٤.

فعملية التصحيح المسنودة من صندوق النقد الدولي تتضمن نوعين من السياسات الاقتصادية تلك التي تهتم بجانب الطلب بهدف تقليل التضخم والعجز الخارجي، بينما تستهدف سياسات الإصلاح الهيكلي معالجة جانب العرض وكفاءة استخدام الموارد، والتركيز على قطاعات معينة مثل التجارة والمالية والصناعة.

سابعاً– نتائج تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي على البلدان النامية وتقييم أدائه فيها:

إن سياسات صندوق النقد الدولي، تخلق أثاراً سلبية أو إيجابية أحياناً، وهذا مرتبط بخصائص اقتصاد الدولة التي هي محل تطبيقها، ولكنها في الغالب الأعم تحدث أثاراً انكماشية ضارة بالنمو الاقتصادي داخل الدول النامية، فضلاً عن إبقائها لظاهرة التضخم.

على الرغم من أن وظيفة صندوق النقد الدولي الأساسية المعلنة تكمن في العمل على استقرار النظام المالي العالمي، وفي مساندة البلدان المأزومة على تلافي ما تعانيه من مشاكل، غير أن تدخلاته كان فيها انتهاك سيادة هذه الدول، ويجبرها على تنفيذ إجراءات تخلف وراءها دمار اقتصادي واجتماعي، وفي كل هذه التدخلات، لم يستخدم صندوق النقد الدولي سوى وسيلة واحدة من آليات النظام الرأسمالي، وهي عمليات التمويل، فعند تعرض أحد البلدان لمشاكل مالية، فإن صندوق النقد الدولي يقف على أهبة الاستعداد عارضاً مساعدته في هيئة قروض، وفي المقابل يطلب صندوق النقد الدولي تنفيذ إجراءات تضمن قدرة البلد المعني على تسديد هذه القروض، وبالنظر إلى كونه على المستوى العالم أجمع هو الملاذ الأخير للتزويد بالسيولة، لذا ليس أمام حكومات البلدان المأزومة غير القبول بعرض صندوق النقد الدولي وتنفيذ شروطه، وإن ترتب على ذلك السقوط أكثر فأكثر في فخ مديونية لا مفر منه بفعل ما سيتحمل البلد المقترض من فوائد وفوائد مركبة وأقساط تسديد القروض، والتي ستنعكس سلباً على الموازنة الحكومية والاقتصاد الوطني. لذا يمكن القول إن قروض صندوق النقد الدولي تتسبب في نهاية المطاف في تردي الوضع المالي أكثر فأكثر، الأمر الذي يتيح لصندوق النقد الدولي الفرصة لأن يطالب الدولة المعنية بتنفيذ برامج تقشفية لا نهاية لها.

ولقد كانت نتائج إجراءات صندوق النقد الدولي كارثية، فبعد كل تصعيد للمشروطية من قبل الصندوق يقابلها تصعيد مقاومتها من قبل الجماهير والشعوب ضد الإجراءات الحكومية الرامية إلى تحقيق تقشف مالي صارم، حيث أن أكثر من ٣٥ دولة خلال فترة ١٩٧٦–١٩٩٢ تعرضت إلى سلسلة من الاضطرابات والثورات، وذلك احتجاجاً على سياسات التقشف التي نفذتها حكومات هذه الدول استجابة لشروط صندوق النقد الدولي. فعلى سبيل المثال لا الحصر فلقد اندلعت في **الأرجنتين** احتجاجات جماهيرية ضد مناشدة صندوق النقد الدولي للحكومة الأرجنتينية ضرورة العمل على تجميد الأجور لفترة ١٨٠ يوم كخطوة أولى تجيز للحكومة مواجهة التضخم، وتخفيض مستوى الدين الخارجي، وفي **المغرب** كانت النقابات العمالية قد أعلنت في عام ١٩٨١ إضراباً عاماً وذلك لأن صندوق النقد الدولي ربط منح قرض قيمته ١.٢ مليار دولار بالتزام الحكومة المغربية بإلغاء الاتفاق الحكومي المخصص لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية. كما اندلعت في **جمهورية الدومينيكان** في عام ١٩٨١ موجة مظاهرات احتجاجاً على إجراءات التقشف المالي التي أملاها صندوق النقد الدولي على حكومة البلاد. وفي ١٩٩٠ برزت مظاهرات في **جمهورية ترينيداد** احتجاجاً على برامج التقشف المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي[١].

والمساعدة التي قدمها صندوق النقد الدولي على سبيل المثال **للمكسيك** لتتجاوز أزمتها في عام ١٩٨٢ بعد تعرض المكسيك لأزمة كبيرة، لم تكن في الحقيقة سوى من أجل ضمان قدرة المكسيك على تسديد أقساط خدمة الدين،

[١] – فولف، أرنست، ترجمة د. علي، عدنان، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٦، عدد الصفحات٢٧٠، ص٦١– ص٦٣.

وتلبية لتحقيق مصالح المصارف التجارية نفسها، وتمكين هذه المصارف من تحصيل مستحقاتها من الشركات المكسيكية بسهولة ويسر. ولقد ربط صندوق النقد الدولي مساعداته للمكسيك بتنفيذ صارم لبرنامج تثبيت هيكلي يشتمل على عدة نقاط، تمخضت عنها سلبيات كثيرة منها: التخفض الكبير في مستوى الأجور، وإلغاء دعم أسعار السلع الغذائية الأساسية التي كانت الحكومة تدعمها سابقاً، وعلى خلفية هذه الإجراءات، وبناء على استمرار التضخم بمعدلات عالية، طوال الأعوام ١٩٨٣ ولغاية ١٩٨٦ تراوحت بين ٦٠% و٩٠% سنوياً، انخفض المستوى المعيشي لسكان المكسيك وازداد عدد الفقراء. ولم تكن **البرازيل** أحسن حالاً من المكسيك فقد أعلنت البرازيل في عام ١٩٨٢ تعليق تسديد أقساط خدمة ديونها الدولية، نتيجة لمعاناتها من وطأة تزامن ارتفاعات معدلات الفوائد الأمريكية مع تراجع مفاجئ في حجم صادراتها، وذلك على خلفية الكساد الذي خيم على النشاط الاقتصادي عالمياً، وبسبب تصاعد معدلات التضخم، وهنا أيضاً تدخل صندوق النقد الدولي وأجبر الحكومة على تنفيذ برنامج تقشف مالي صارم، وطالب الحكومة آنذاك بإلغاء الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة، علماً بأن الحكومة كانت تسعى من خلال هذه الضرائب لحماية المشاريع البرازيلية المتوسطة الحجم من منافسة المشاريع الدولية العملاقة له[١].

ومن الملاحظ بأنه في كلتا الحالتين المكسيك والبرازيل لم يكن هدف صندوق النقد الدولي في المقام الأول مساعدة الاقتصاد المكسيكي أو البرازيل، على تخطي الأزمة، بل كان يتركز على خلفية تمكين الصندوق نفسه من جني الثمار الناشئة على خلفية الأزمة الاقتصادية والمالية، التي حلت في كلا البلدين، وأن هدفه الأساسي كان يكمن في إعادة قابلية البلدين لتسديد ما في ذمتها من قروض، والاستفادة من الأزمة لتحسين شروط الاستثمار وفرص جني الأرباح أمام المشاريع والمصارف الأجنبية العملاقة.

وفي عام ١٩٩٧ طلبت **تايلاند** قرضاً من صندوق النقد الدولي وأعلنت في المقابل عن التزامها بمنح خدمة الدين الأجنبي الأولوية الأساسية وعن موافقتها على تسريح ٣٠ ألف موظف لدى الدولة، وتصفية ٥٦ مؤسسة مالية مفلسة، وتخفيض المصروفات الحكومية. ولحقت **إندونيسيا** بتايلاند فراحت تعلن عن إصرارها على ضبط الموازنة الحكومية، وتصفية ١٦ مصرفاً. إلا أن أي إجراء من هذه الإجراءات لم يساهم في نشر الاستقرار في اقتصادات هذه الدول، بل على العكس فكل هذه الإجراءات زادت الوضع تعقيداً وتدهوراً وقادت البلدان مباشرة إلى كساد خطير[٢].

وفي **الأردن** كانت البداية الفعلية لوضع برامج صندوق النقد الدولي له وتنفيذها بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٣، عندما وجهت الحكومة الأردنية خطاباً للصندوق، وتعهدت فيه بتنفيذ عدة إجراءات وسياسات تصحيحية، وذلك في أعقاب زيادة مستوى العجز في ميزان المدفوعات، وقارب حجم الدين العام الداخلي المليار دينار، وحجم الدين العام الخارجي نحو ٥.٤ مليار دينار، فطبقت برامج التصحيح على أربعة مراحل: الأولى (١٩٨٩-١٩٩٣) والثانية (١٩٩٣-١٩٩٨) والثالثة (١٩٩٨- ٢٠٠٢) والرابعة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، وبرغم ذلك كان الواقع يشير إلى أن تلك البرامج لم تفلح كثيراً في تخفيض النفقات الجارية، كما أنه لم تسهم برامج التصحيح في الأردن في تغيير حجم الدين الخارجي بشكل ملحوظ، ولم يخفض حجم المديونية للأردن[٣]. وقد أشارت معظم الدراسات إلى أنَّ سياسات صندوق النقد الدولي في الأردن كانت سلبية الأثر، حيث رافقت عمليات تخفيض العملة بنسبة ٥٠% موجات تضخمية عالية وبلغ معدل التضخم عام

[١] - فولف، أرنست، ترجمة د. علي، عدنان، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية،٢٠١٦، مرجع سابق، ص٥٣- ص ٥٤.

[٢] - فولف، أرنست، ترجمة د. علي، عدنان، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية،٢٠١٦، مرجع سابق ، ص ١٠٣.

[٣] - خوري، طارق، دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة ١٩٨٩-٢٠١٧، حالة الأردن حالة دراسة، ٢٠١٨، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان. عدد الصفحات ١٤٢، ص ٩٤.

١٩٨٩، حوالي ٢٥.٦%، نتج عنه ارتفاع في أسعار معظم المواد الأساسية والمستوردة وهذا بدوره انعكس سلباً، على المستويات المعيشية للأفراد. وارتفع خط الفقر من ١.٥% لنفس العام إلى ٦.٦% عام ١٩٩٣، وفي عام ١٩٩٤ وصل عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى٢٧% من عدد السكان[١].

و**مصر**، لم تكن بأحسن حال فقد اندلعت ثورة عام ١٩٧٧ ضد مطالبة صندوق النقد الدولي الحكومة المصرية بضرورة شطب الأموال التي تخصصها كل عام لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، وعلى الرغم من تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي في مصر، إلا أنه لم يتحقق النتائج المرجوة منها، حيث وصل حجم مديونية مصر عام ٢٠٠٧ إلى ٧٠٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٩ وصل حجم الدين إلى ٨٠% من الناتج المحلي، وانخفضت معدلات النمو، وترتب عليه ارتفاع في معدلات الفقر بشكل كبير وصلت إلى ٢٠% من السكان تحت خط الفقر المدقع[٢]. وفي عام ٢٠١٦ ، أقرض صندوق النقد الدولي مصر ١٢ مليار دولار، وتضمنت أهداف القرض تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وإعادة تشجيع المنافسة، وتحفيز النمو وخلق فرص العمل، وترافق القرض مع مشروع إصلاحات تنفذها الحكومة المصرية في إطار تسهيلات الصندوق الموسعة والتي تناولت مجموعة من الإصلاحات على مستوى السياسة العامة منها[٣]:

١- تحرير سعر صرف الجنيه المصري من أي قيد ليتم تحديده وفقاً لمتطلبات السوق وترافق هذا مع تخفيض قيمة العملة بشكل كبير، وكان لتخفيض العملة أثر إيجابي على المستثمرين ولكنه أدى إلى تضخم كبير غير مسبوق (٣٠%)، وارتفعت أسعار المواد المستوردة فتحمل المستهلك عبء تخفيض العملة في بلد يعتمد بشكل كبير على الاستيراد.

٢- رفع ضريبة القيمة المضافة من ١٠% إلى ١٣%، علماً أن المواد الغذائية الأولية معفية من هذه الضريبة، إلا أن رفع هذه الضريبة ساهم في تخفيض القدرة الشرائية للطبقات الوسطى والفقيرة.

٣- رفع الدعم على سلع أساسية لتخفيض الإنفاق الحكومي، وقد أدى هذا إلى ارتفاع سعر النفط من ٣٠% إلى ٤٧%، مما انعكس بشكل كبير على أسعار المواد الغذائية والنقل كما انعكس على أسعار الأدوية.

٤- تثبيت فاتورة الأجور كإحدى التوصيات الأساسية للصندوق لضمان الاستقرار المالي، وهذا سيساهم في زيادة الهموم الاجتماعية للموظفين.

إن الهدف هنا من تخفيض الإنفاق هو تأمين دفع استحقاقات الديون بشكل أساسي.

وفي **تـونس** دخلت الحكومة التونسية بمفاوضات مع صندوق النقد الدولي وأدت إلى توقيع اتفاق في عام ٢٠١٣، وتضمن توصيات صندوق النقد الدولي النقاط الآتية:

١- تخفيض الإنفاق الحكومي العام على الأجور والدعم.

---

[١] - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي– التعريف – المخاطر"، ص ١٣.
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/08/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%84-%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A.docx

[٢] - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي– التعريف – المخاطر" مرجع سابق، ص ٢٢ .

[٣] – د.بزي، زهرة، لبنان تحت وصاية صندوق النقد الدولي تجارب من دول عربية أخرى، ٢٠١٩، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، عدد الصفحات٤، ص ٢.

٢- إصلاح النظام الضريبي من خلال رفع الضريبة غير المباشرة وتخفيض الضرائب على المستثمرين.

٣- خصخصة الشركات المملوكة من الدولة.

٤- دعم الاستثمار من خلال قوانين حماية المستثمرين وتحرير سوق العمل.

ولقد أدت هذه السياسات في تونس إلى ارتفاع التضخم بنسبة ٦% خلال عام ٢٠١٣، مع ارتفاع في الأسعار وصل إلى ١٠% وارتفاع كلفة النفط والكهرباء، وارتفاع الضرائب على السيارات بنسبة ٢٥%، كل ذلك ترافق مع استمرار ارتفاع الدين العام وتزايد نسبة البطالة، وحتى أن النمو الاقتصادي لم يتحقق مع نهاية عام ٢٠١٥، فتوجهت تونس إلى قرض جديد من الصندوق في عام ٢٠١٦ بقيمة ٢.٩ مليار دولار، مع برنامج تسهيلات الصندوق الموسعة، وقد تخوف التونسيون ولاسيما الاتحاد العام التونسي للشغل من الآثار الاجتماعية لتطبيق هذا البرنامج لا سيما لجهة زيادة التضخم وارتفاع الضرائب غير المباشرة، وتحديد الرواتب، ولجأت النقابات وأصحاب الأعمال إلى الضغط على الحكومة للتراجع عن تطبيق البرنامج، وبالتالي تراجع الصندوق عن دفع القسم الثاني من القرض المخصص لتونس[١].

وعلى الرغم من هذه النتائج الكارثية لسياسات صندوق النقد الدولي لم يحاول التخلي عن هذه السياسات وتبني إستراتيجية جديدة، بل على العكس فقد واصل العمل بإستراتيجيته التي أثبتت فشلها في أغلب الدول النامية.

ثامناً- الملاحظات والتحفظات التي تسجل على سياسات صندوق النقد الدولي في البلدان النامية.

تشير كثير من التحليلات فيما يتعلق بتقييم سياسات وأداء صندوق النقد الدولي إلى أن هناك العديد من الملاحظات والتحفظات التي تسجل في هذا المجال، والتي إن دلت على شي فإنما تدل على احتمالات أن تشهد تلك المؤسسة الاقتصادية العالمية، بعض الإصلاحات التي تجعلها أكثر كفاءة في أداء دورها في النظام الاقتصادي العالمي في المستقبل، ومن هذا المدخل يمكن أن نلاحظ أو أن نسجل بعض أوجه التقصير على سياسات وأداء صندوق النقد الدولي(على سبيل المثال لا الحصر):

١- أبدت العديد من الدول النامية استياءها من نظام الحصص المرتبط بحقوق التصويت المتبع في صندوق النقد الدولي والذي يحول دون مشاركتها في اتخاذ القرارات، فالدول المتقدمة التي تسيطر على إدارة صندوق النقد الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تنفرد بحوالي ١٦.٥٢% من القوة التصويتية و١٧.٤٦% من رأسماله[٢]، ومن ضمن الانتقادات الموجهة للصندوق سطوة الولايات المتحدة الأمريكية عليه، وتحكمها وقدرتها على إعطاء القرض من عدمه لأي دولة، حيث أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك حق الفيتو من بين الدول الأعضاء. وخير مثال على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وتدخلها في سياسات صندوق النقد الدولي هي خلال الأزمة المكسيكية في عام ١٩٩٥، فكما هو معروف بأن المكسيك شريكة الولايات الأمريكية المتحدة في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **(النافتا NAFTA)** في عام ١٩٩٤، لذا كان عليها إنقاذ المكسيك من أزمتها، فاستخدمت نفوذها لدى صندوق النقد الدولي لدفعه إلى المساهمة لإنقاذ المكسيك مالياً، وبالفعل قام صندوق النقد الدولي بإقراض

---

[١] - - د. بزي، زهرة، لبنان تحت وصاية صندوق النقد الدولي تجارب من دول عربية أخرى،٢٠١٩، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، عدد الصفحات ٤، ص ٢.

[٢] - موقع صندوق النقد الدولي،
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

المكسيك ٧.٨ مليار دولار فوراً، وهي توازي ٤٤٥% من حصة المكسيك في صندوق النقد الدولي، وهو ما يعني الإطاحة بكل أسس إقراض الصندوق لأعضائه، حيث في قروض المساندة للإصلاح فإن كل دولة عضو تحصل في أقصى الحالات الاستثنائية على ٢٠٠% من حصتها. وبذلك نلاحظ من خلال إقراض المكسيك أنه قد تمت الإطاحة بكل الأسس، وذلك نزولاً عند رغبة الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تنتظر الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على موافقة أغلبية الثلثين في الصندوق وإنما تم القرار بشكل إداري تماماً [١].

٢- عندما ابتدع الصندوق النقود الدولية الجديدة في صورة حقوق السحب الخاصة عام ١٩٦٩، قررت الدول الصناعية أن يتم توزيعها على الدول الأعضاء حسب نسبة مساهمة كل عضو في رأس المال، وهكذا حصلت الدول الصناعية الكبرى على الحصة الأكبر من السيولة الجديدة، بينما خرجت الدول النامية صفر اليدين [٢].

٣- تشكو الدول النامية أيضاً من قلة عدد العاملين من مواطنيها في الإدارات العليا، الأمر الذي يضعف مشاركتها في طرح قضاياها والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها،مما يضطرها بضرورة إعادة النظر في بنية صندوق النقد الدولي [٣].

٤- عندما يمنح صندوق النقد الدولي التسهيلات المالية وخاصة إلى الدول النامية، يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجالات متعددة منها علاج عجز ميزان المدفوعات، وتخفيض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف وتحرير الأسعار، وتحرير التجارة الدولية، وتلحق الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدولة المقترضة ضرراً كبيراً بالشريحة الاجتماعية الفقيرة من المجتمع، وأحد الأمثلة على ذلك طلب الصندوق النقد الدولي من الدول المقترضة إزالة الدعم الحكومي عن بعض السلع الضرورية مثل الخبز والمحروقات، حتى تتمكن هذه الدول من سداد ديونها لصندوق النقد الدولي، وعليه فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يضعها الصندوق في برامجه ويفرضها على الدول المقترضة، هي سياسات انكماشية تحتاج إلى إعادة نظر وإجراء التحسينات عليها، وذلك استناداً إلى ما أسفرت عنه التجارب في هذا المجال، وخاصة أن من الجوانب الخاصة بالمشروطية إذ أن الدول النامية أصبحت لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض من جهات أخرى، إلا بعد الرجوع للصندوق وإبرام الاتفاقات المناسبة معها. والحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية والجدارة الائتمانية.

٥- كما أجبر صندوق النقد الدولي من خلال سياساته الدول النامية على رفع معدلات الفائدة، إذ ازدادت إلى أكثر من ٢٥% كما حصل في كوريا الجنوبية، وكان الدافع وراء ذلك، حسب ما تراه سياسات صندوق النقد الدولي، اجتذاب رؤوس الأموال إلى هذه الدول، مما يساعد على زيادة الاستثمار ودعم سعر الصرف واستقرار العملة، إلا أن الارتفاع الذي فرض في معدلات الفائدة، وبشكل غير منسجم

[١] - محمد، محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، ٢٠١٦ ،مرجع سابق، ص ٢٠٣.

[٢] - د. عجام، ميثم& د. سعود، علي، فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، ٢٠٠٦، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، عدد الصفحات ٣٥٢، ص٢٢٦.

[٣] - د.عجام، ميثم& د. سعود، علي، فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص٢٢٦.

مع معطيات الظروف الاقتصادية والمالية، أدى إلى ازدياد عدد حالات القروض غير المستحصلة، فضلاً عن تفاقم خدمات الديون الخارجية على هذه البلدان وتزايد حالات العجز عن الإيفاء بها[١].

٦- إن سياسات الصندوق النقد الدولي تتناسب وتراعي الأوضاع الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة على حساب الأوضاع الاقتصادية للدول النامية التي تحتاج إلى معالجة خاصة، حيث تترتب على سياسات الإصلاح الاقتصادي آثار اجتماعية مرتفعة التكاليف، لا تراعي ظروف الدول النامية.

٧- أدت عمليّة تحرير الواردات السلعيّة من القيود النوعيّة، والكميّة، والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركيّة من قبل البلدان النامية، إلى عدم قدرة هذه البلدان على إحداث نمو حقيقي في صادراتها السلعيّة، مّما أدى إلى تفاقم العجز في موازينها التجاريّة، وارتفاع مديونيتها الخارجيّة، بالإضافة إلى عدم قدرة صناعاتها على الصمود أمام صناعات الدّول المتقدّمة بسبب التنافسية العالميّة مّما انعكس سلباً على تطوير هذه الصناعات.

٨- تجدر الإشارة إلى أن آثار تفاقم حجم الديون الخارجيّة لا تقف عند الحدود الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بل إنها تتجاوزها إلى تعريض حريّة صنع القرار السياسي إلى المزيد من الضغوطات، والتدخل الأجنبي في القرارات الاقتصادية والسياسية، في ظل عالم يتميّز بهيمنة الدّول المتقدّمة.

٩- كما أن تحرير أسعار الصرف كإحدى الوصفات التي يطالب بها صندوق النقد الدولي، قد أدى إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملات المحلية للبلدان النامية إزاء العملات الأجنبية، وإذا كان الظاهر من هذه الوصفة هو من أجل زيادة الصادرات وتقليل الواردات لدعم موازين المدفوعات، فإن مثل هذا التخفيض شأنه أن يؤدي إلى تحقيق عدد من المنافع المالية للبلدان الرأسمالية الدائنة، مقابل عدد من الخسائر ومزيد من سلب الفائض الاقتصادي من البلدان النامية المدينة[٢].

١٠- أثبتت التجارب على إخفاق السياسات الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي وفشلها في تحقيق أهدافها المعلنة، وجلّ ما يمكن وصف عواقبها بالكارثية خاصةً على الطبقة العاملة والفقراء، وفي هذا السياق تعتبر تجربة الأرجنتين مثالاً صارخاً على هذا الفشل، فقد طبقت الأرجنتين وصفة صندوق النقد الدولي، وكانت النتيجة، انكماش الناتج المحلي الإجمالي ٢١% خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢[٣]، ونتيجةً لذلك تأزم وضع الأرجنتين أكثر وأصبحت عاجزة عن سداد دينها، لتعود وتتعافى انطلاقاً من سياسة إصلاح داخلية المنشأ وسددت في وقت لاحق ديونها، وفي عام ٢٠٠٥ قطعت علاقاتها بالمؤسسات الدولية.

---

[١] - د. يونس، عدنان، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي(تجارب عربية)، ٢٠١١، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ،عمان،عدد الصفحات٢٨٨، ص ١٠٢.

[٢] - . يونس، عدنان، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي(تجارب عربية)، ٢٠١١، مرجع سابق، ص ١٠٣.

[٣] - تقرير " تحدي المؤسسات المالية، بمشاركة نقابات العمال مع المؤسسات المالية الدولية "، الاتحاد الدولي لنقابات العمال، بروكسل بلجيكا، ٢٠٠٨، ص ١٥ . من الرابط التالي http://www.ituc-csi.org.

النتائج:

١- إنّ قواعد وسياسات صندوق النقد الدولي، مبنيّة بما يتلاءم مع مصالح الدّول الرأسماليّة، وذلك بسبب امتلاك الدّول الصناعيّة المتقدّمة الكبرى للجزء الأكبر من رأسماله، وبالتالي سيطرتها على قوته التصويتيّة، وعلى اتخاذ القرارات الّتي تخدم مصالحها.

٢- هنالك علاقة عكسية بين سياسات صندوق النقد الدولي، وتنميّة اقتصاديات البلدان النامية، حيث إنّ اعتماد بعض البلدان النامية على سياسات صندوق النقد الدولي أدى إلى تفاقم مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، فقد ساهمت هذه السياسات في زيادة الانكماش الاقتصادي، وهبوط حاد في نمو الناتج، والدخل، وفرص التوظيف، وبالتالي إلى زيادة الكساد، والطاقات العاطلة، وحالات الإفلاس، وارتفاع معدّلات البطالة، وتدهور أوضاع الفقراء ومحدودي الدخل وحرمانهم من رعاية صحية فعالة ونظام تعليمي مناسب فهذه البرامج تسببت في ارتفاع أسعار هذه الخدمات وأسعار السلع الاستهلاكية وغيرها.

٣- إنّ اعتماد بعض البلدان النامية على سياسات صندوق النقد الدولي أدى إلى زيادة المديونية الخارجية.

٤- إن الدور الخفي للصندوق النقد الدولي هو الحفاظ على الهيمنة سياسياً واقتصادياً على الدول النامية والعمل على استمرار فقر هذه الدول وعدم النهوض من كبوتها، وفرض عليها العديد من الاتفاقيات مثل الجات بهدف إخضاع هذه الدول، وترسيخ مبدأ التخصيص الدولي حيث تستمر الفجوة بين الدول المتقدمة التي تصدر المنتجات الصناعية غالية الثمن ودول العالم الثالث تخصص للمواد الخام والسلع الزراعية رخيصة الثمن.

٥- يمكن القول بأن صندوق النقد الدولي، وهو على وضعه الحالي لا يمكن النظر إليه إلا أداة أو وسيلة بيد القوى الاقتصاديّة العظمى، لتحقيق سيطرتها على مقدرات وموارد الدول النامية، وتحقيق نظريّة التبعيّة على هذه الدّول.

التوصيات:

١- تعزيز التعاون مع الدّول الّتي تسعى إلى إعادة النظر باتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي وآليّة عمله، بحيث تكون أكثر تمثيلاً للدول النامية، ووضع نظام تصويت أكثر عدالة، يضمن التوازن بين مصالح الدول المتقدمة ومصالح الدول النامية.

٢- إجراء إصلاحات جذرية في سياسات صندوق النقد الدولي، مع مراعاة خصوصية كل بلد أثناء تطبيقها، بحيث أن تكون سياساته وبرامجه ملائمة لظروف البلد الذي يلجأ إليه لطلب المساعدة.

٣- التعاون مع القوى والتكتلات الاقتصادية الصاعدة الداعمة للدول النامية، والمناهضة لسياسة صندوق النقد الدولي، كتكتل البريكس على سبيل المثال، بالإضافة إلى السعي إلى تشكيل تكتلات اقتصادية بين الدول النامية، يتم في إطارها التعاون والتنسيق فيما بينها.

٤- الاستفادة من تجارب بعض البلدان مثل دول شرق آسيا بالإضافة إلى الصين، وغيرها في تخفيض معدلات الفقر بصور كبيرة من خلال استخدام تمويلات ميسرة، وقد استخدمت هذه البلدان الأموال المقترضة لتنويع صادراتها بعيداً عن الاعتماد على سلع أولية.

المراجع:

١- د. أبو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،٢٠٠٧، دار المسيرة، الأردن، عدد الصفحات٥٢٥.

٢- د. بزي، زهرة، لبنان تحت وصاية صندوق النقد الدولي تجارب من دول عربية أخرى، ٢٠١٩، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، عدد الصفحات ٤.

٣- د. الحجار، بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ٢٠٠٣، عدد الصفحات

٤- خوري، طارق، دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة ١٩٨٩-٢٠١٧، حالة الأردن حالة دراسة، ٢٠١٨، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان. عدد الصفحات ١٤٢.

٥- د. دافيد، دريسكول، ترجمة: يوسف، محمد حسن ، ما هو صندوق النقد الدولي، ١٩٩٢، مطبوعات صندوق النقد الدولي، عدد الصفحات ٣٦.

٦- د. عجام، ميثم، التمويل الدولي، ٢٠٠٦، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عدد الصفحات٣٢٠.

٧- د.عجام، ميثم& د. سعود، علي، فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، ٢٠٠٦، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، عدد الصفحات ٣٥٢.

٨- التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٩، منشورات صندوق النقد الدولي، عدد الصفحات ١٠٨.

٩- د. محمد، محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، ٢٠١٦، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، عدد الصفحات٢٦٠.

١٠- صحيفة الوقائع إلكترونياً، موقع صندوق النقد الدولي، .https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/finfaca.htm

١١- فولف، أرنست، ترجمة د. علي، عدنان، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٦، عدد الصفحات٢٧٠.

١٢- د. يونس، عدنان، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي(تجارب عربية)، ٢٠١١، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ،عمان،عدد الصفحات٢٨٨.

١٣- تقرير "***تحدي المؤسسات المالية، بمشاركة نقابات العمال مع المؤسسات المالية*** الدولية "، الاتحاد الدولي لنقابات العمال، بروكسل بلجيكا، ٢٠٠٨. من الرابط التالي http://www.ituc-csi.org .

١٤- موقع صندوق النقد الدولي، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A.

١٥- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- التعريف – المخاطر"،
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/08/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%84-%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A.docx